الأمم المتحدة

DP/2008/37

Distr.: General
19 August 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨

٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨

(١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جنيف)*

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	المسائل التنظيمية	٣
ثانيا –	بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٧	٥
ثالثا –	الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان	٩
رابعا –	البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة	١٠
خامسا –	التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان	١١
سادسا –	المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية	١٣
سابعا –	الزيارات الميدانية	١٥
ثامنا –	التقرير السنوي لمدير البرنامج	١٦

* أدى جمع البيانات اللازمة لموافاة المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات إلى تأخير تقديم هذا التقرير.

131008 131008 08-46763 (A)

تاسعا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١ . . . . . ١٨
عاشرا – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩
حادي عشر – التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠
ثاني عشر – تقرير التنمية البشرية ٢٣
ثالث عشر – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة ٢٣
رابع عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٤
خامس عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٢٥
سادس عشر – متطوعو الأمم المتحدة ٢٦
سابع عشر – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٢٧
ثامن عشر – المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة ٢٨
تاسع عشر – التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٢٩
عشرون – مسائل أخرى ٣٠

المرفق

البيانات التي أدلى بها وفد أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في جلسة الإحاطة بشأن التقرير المتصل بالاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات المتعلقة بعمليات البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٣٦

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/L.2) وتقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/18).

٣ – ووافق المجلس التنفيذي على المواعيد التالية لانعقاد الدورات القادمة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨:	٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩:	١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩:	٢٦ أيار/مايو إلى ٥حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩:	٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٤ – وأدرجت المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ في الوثيقة DP/2008/38، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع www.undp.org/execbrd.

البيان الذي أدلى به مدير البرنامج

٥ – وصف مدير البرنامج التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، ونطاقا واسعا من الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتقوية فعاليته في التصدي لها. وأكد، على خلاف التكهنات في الآونة الأخيرة، أن الزيادة الحادة في أسعار الأغذية تُعزى بقدر أكبر إلى ارتفاع أسعار الوقود، الذي نجم عن الآثار العكسية غير المقصودة لإعانات الوقود الحيوي، أكثر مما تُعزى إلى ارتفاع الطلب في البلدان الضخمة السريعة النمو. وأشار إلى التباطؤ في القطاع المالي كدليل على الحاجة إلى تحسين تحليل السياسات وتقوية التنسيق الدولي في مكافحة الفقر.

٦ – وأقرت الوفود بالتحديات الشديدة التي تقوض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: وهي ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية. وأعربت وفود عديدة عن قلقها من أن الإنجازات التي تحققت بصعوبة في بلدانها يمكن أن تنتكس إذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءً عاجلاً. ودعت وفود عديدة إلى أن تعيد المنظومة الإنمائية للأمم

المتحدة ككل إعطاء الأولوية للزراعة باعتبارها محركاً للتنمية. وأقرت بأن البرنامج الإنمائي شريك مهم. وأثنى أحد الوفود بوجه خاص على زيادة تخصيص الموارد الأساسية للبلدان الأفريقية وأعرب عن توقعه أن يواصل البرنامج الإنمائي زيادة جهوده لمساعدة البلدان الأفريقية. كما أقرت بعض الوفود بالجهود المستمرة التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتحسين كفاءة الإدارة والمساءلة والاستجابة للأولويات الإنمائية الوطنية وفقا لولايته الأساسية. وشددت عدة وفود على أهمية الإدارة من أجل تحقيق النتائج الإنمائية.

٧ - ودعت بعض الوفود البرنامج الإنمائي إلى حشد موارد إضافية استجابةً لتصاعد التحديات المتمثلة في أزمتي الوقود والغذاء العالميتين، مؤكدة أن الجو الحالي يتيح فرصة لتنشيط الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعهدت تلك الوفود بمواصلة تقديم دعم قوي في هذا الصدد، كما أعلنت عدة وفود عن زيادات في مساهماتها الأساسية في البرنامج الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة في محاولة لتحسين فعالية التنمية ودعم إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٧

٨ – بدأ الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بالبيان الافتتاحي للمديرة التنفيذية (انظر الموقع http://www.unfpa.org/exbrd/2008/2008_annual.htm). وعُرض فيلم فيديو قصير عن إنجازات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٧. وأعربت المديرة التنفيذية عن تعازيها لشعوب الصين وميانمار والولايات المتحدة الأمريكية، التي عانت من كوارث طبيعية في الآونة الأخيرة. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشارك، باعتباره جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، في جهود تخفيف حدة الكوارث والتأهب للطوارئ. وقدمت كبار الموظفين الجدد بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكدت أن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما زال ملائما إلى حد كبير ومتسما بالرؤية المستقبلية. وشكرت حكومة اليابان وخاصة رئيس الوزراء على ضمان أن تكون الصحة بوجه عام والصحة الإنجابية، ولا سيما الصحة النفاسية، بارزة في خطة عمل مؤتمر طوكيو الدولي الرابع للتنمية الأفريقية، وأن تحتل مكانا بارزا في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية.

٩ – وأجملت المديرة التنفيذية مجالات الأولوية الأربعة للصندوق لعام ٢٠٠٨. وقدمت تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٧: تسريع وتيرة التقدم والملكية الوطنية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (DP/FPA/2008/5, Part I)؛ والاستعراض الإحصائي والمالي لعام ٢٠٠٧ (DP/FPA/2008/5, Part I, Add.1)؛ والتقرير المشترك للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/23/Add.1 - DP/FPA/2008/5, Part II) وأبرزت الإنجازات الرئيسية للصندوق في عام ٢٠٠٧. ووجهت الانتباه إلى النُهج المتسمة بالحساسية الثقافية التي يتبعها الصندوق في وضع البرامج، والشبكة الواسعة من الشراكات، ومن بينها شراكات مع منظمات دينية. وأحاطت المجلس التنفيذي علما بالمستجدات في عملية إعادة تنظيم الصندوق مشددة على شفافية العملية، وكذلك الاهتمام الخاص الذي يولى للبعد البشري. وشكرت جميع المانحين الذين تبرعوا للصندوق، ومنهم أكبر عشرة مانحين للصندوق.

١٠ – وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها لقرار الأمين العام بجعل الصحة العالمية ركيزة من ركائزه الإنمائية الثلاثة، جنبا إلى جنب مع تغير المناخ والأمن الغذائي. وشددت على أن تحسين الصحة النفاسية، يتطلب ما يقدر بنحو ٦ بلايين من الدولارات سنوياً بالإضافة إلى بليون دولار أخرى لتنظيم الأسرة. وأكدت الحاجة إلى بذل جهود أقوى للدعوة في مجال الصحة والحقوق الإنجابية، ووجهت الاهتمام إلى التقدم غير المطرد في مجال تنظيم الأسرة،

مشيرة إلى أن إحدى العقبات الكبرى هي الافتقار إلى سلع الصحة الإنجابية الميسورة التكلفة. وأكدت على الحاجة إلى التوسع في تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، خصوصا بالنسبة إلى النساء والشباب. وأشارت إلى الميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق في تعزيز المساواة بين الجنسين. وأعلنت، مشيرة إلى الحملة الدانمركية للمساواة بين الجنسين، أنها رائد فخور للمسيرة صوب تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، لتعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

١١ - وأثنت الوفود على قيادة المديرة التنفيذية ''الممتازة والقوية والمتحمسة'' وحسن إدارتها. وأشادت بجميع موظفي الصندوق لتفانيهم وعملهم الدؤوب، وأقرت بأن الموظفين على الصعيد القطري يعملون في كثير من الأحيان في ظروف صعبة. ورحبت الوفود ببيان المديرة التنفيذية المدروس والملهِم وبالتقرير السنوي المفيد. وهنأت الصندوق على التقدم والإنجازات المحرزة في عام ٢٠٠٧ في مجالات تركيز الصندوق وهي السكان والتنمية؛ والصحة والحقوق الإنجابية؛ والمساواة بين الجنسين. وهنأت الصندوق أيضاً على دوره في ضمان بلوغ هدف الصحة الشاملة للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

١٢ - وذكرت الوفود أن الصندوق شريك مهم وموثوق به. وأعربت عن سرورها بأن تلاحظ أن الصندوق حقق أعلى إيراد من الموارد منذ نشأته، كما أثنت على الصندوق لجهوده في حشد الموارد، بما في ذلك توسيع نطاق قاعدة المانحين إلى ١٨٢ بلداً. وحث بعض الوفود البعض الآخر على زيادة تبرعاتها، وشجعت على إعلان التبرعات لسنوات متعددة. وأعلنت أستراليا عن زيادة في تبرعها الأساسي لعام ٢٠٠٩. وأعلنت الدانمرك عن زيادة في تبرعها لعام ٢٠٠٨. وأعلنت هولندا عن أنها ستمنح تبرعات إضافية للصندوق المواضيعي للصحة النفاسية ولضمان سلع الصحة الإنجابية، بالإضافة إلى تبرعها المعتاد.

١٣ - وأثنت الوفود على التزام الصندوق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وكذلك اشتراك الصندوق في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يجري في البلدان الثمانية الرائدة في ''توحيد الأداء''. وأشارت بعض الوفود إلى التقدم المحرز في البلدان الرائدة، داعية كيانات الأمم المتحدة إلى ضمان تحويل الوفورات إلى الأنشطة البرامجية في البلد المعني؛ واستخدام الدروس المستخلصة؛ وتقوية المنسق المقيم وحل مسألة ''الحاجز الوقائي''؛ واستخدام التنفيذ الوطني إلى أقصى حد ممكن. وأضافت أنه يجب أن يكون التمويل من المانحين غير مشروط وقابل للتنبؤ به.

١٤ - وهنأت الوفود المديرة التنفيذية على قيادتها بوصفها رئيسة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وعلى تحقيق تقدم في مبادرة مواءمة ممارسات الأعمال. ورحبت الوفود بإنشاء قاعدة إدارية صلبة قائمة على النتائج في الصندوق. وأعربت عن تقديرها لإحاطتها علما بالمستجدات بشأن إعادة تنظيم الصندوق وطلبت إحاطات منتظمة بما يستجد بشأنها. ورحبت بالأعضاء الجدد بفريق الإدارة العليا بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأثنت على عمل المكاتب القطرية للصندوق في تقديم المساعدة التقنية والبرامجية للبلدان المتلقية وأعربت عن دعمها لعملية إضفاء الطابع الإقليمي. وتساءل أحد الوفود عن ترحيل الموارد من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨. وتساءل وفد آخر عما إذا كان هناك انخفاض في التمويل لأفريقيا.

١٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها لاستجابة الصندوق الموجهة لاحتياجات البلدان المتلقية واتساع نطاق الشراكات. وأشارت عدة وفود إلى أن الصندوق قد قدم مساهمات كبيرة لدعم الشركاء الوطنيين. وجرى التأكيد على أهمية الاسترشاد في تنفيذ البرنامج بنهج متسمة بمراعاة الحساسية الثقافية. وبينما حثت بعض الوفود على مزيد من التركيز على الحوار بشأن السياسات في المراحل الأولية، شجعت وفود أخرى على مزيد من الاشتراك في مشروعات بناء القدرات في المراحل اللاحقة. وحثت بعض الوفود على زيادة التركيز على أقل البلدان نمواً. وربطت بعض الوفود بين الصحة النفاسية والصحة الإنجابية وأزمة الغذاء. وأكدت على دور الرجال والفتيان في تعزيز الصحة والحقوق الإنجابية، بما في ذلك منع العنف القائم على نوع الجنس. وأشارت إلى أنه يجب عمل المزيد لتلبية احتياجات الشباب والمراهقين. وحثت على مواصلة الجهود لزيادة إمكانية الحصول على سلع الصحة الإنجابية.

١٦ - وذكر وفد سلوفاكيا أن حكومته قدمت، عقب مشاورات مع الدول الأعضاء بالمنطقة، اقتراحا رسميا إلى الصندوق ليشاطر المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية ووسط آسيا موقعه في سلوفاكيا. وذكر وفد الاتحاد الروسي أنه يؤيد اتجاه الصندوق لإضفاء الطابع الإقليمي، وأنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء، عقب مشاورات بناءة وداخل المجموعة الإقليمية، بشأن المكتب الإقليمي للصندوق في براتسلافا، سلوفاكيا، والمكتب دون الإقليمي في ألماتي، كازاخستان.

١٧ - وشكر وفد الصين الصندوق وغيره من الوكالات على المساعدة التي قدمتها في أعقاب الزلزال المدمر. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتعاطف الذي أبدي لمن أضيروا بالكوارث الطبيعية التي حدثت في بلده في الآونة الأخيرة. وشرح نائب رئيس وحدة التفتيش المشتركة عمل تلك الوحدة.

١٨ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على دعمهم القوي وتبرعاتهم، وكذلك على تقديرهم لعمل موظفي الصندوق وتفانيهم. وأعربت عن تقديرها للتعليقات بشأن دورها القيادي في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وأكدت على أن دعم الملكية الوطنية والقيادة الوطنية هو أساس عمل الصندوق وأنه يستهدي بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي يؤكد الملكية الوطنية. وشددت على أن الصندوق لم يفرض أية شروط ولم يربط المساعدة بأي شرط. وأكدت على التزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة والعمل الذي تطلب جهودا كثيفة الذي قام به في البلدان الرائدة في مجال ''توحيد الأداء''. وبينما كان العمل يتطلب جهدا كبيرا للغاية بالنسبة إلى منظمة صغيرة الحجم مثل الصندوق، فإن القيمة المضافة تحققت من خلال ازدياد تسليط الأضواء على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٩ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصحة النفاسية ووفيات الأمهات هما مسألتان رئيسيتان، وأن من المهم أن يتبع نهج دورة الحياة تجاه الصحة الجنسية والإنجابية. وذكرت أن العناصر الثلاثة الرئيسية للحدّ من الوفيات النفاسية هي ما يلي: تنظيم الأسرة، والعناية الماهرة أثناء الولادة، والرعاية الطارئة أثناء التوليد. وأوضحت عمل الصندوق في مجال منع العنف القائم على نوع الجنس، ومن سبل ذلك الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيره من الجهات الفاعلة في هذا المجال. وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بأن مشاركة الرجال ضرورية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفيما يخص العمل الإنساني، لاحظت أن الصندوق قد واصل بناء قدراته على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأشارت إلى أن التعداد هو مجال جديد من مجالات التركيز، معربة عن أملها في أن تسفر جولة التعدادات في عام ٢٠١٠ عن بيانات قيِّمة للتخطيط والبرمجة في المجال الإنمائي. وأوضحت المديرة التنفيذية أن الموارد لأفريقيا قد زادت ولم تنقص. وبخصوص ترحيل الموارد من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨، أشارت إلى أنه تم تلقي ١٥ مليون دولار خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

٢٠ - وشكرت وفد سلوفاكيا على عرضه لاستضافة المكتب الإقليم للصندوق في براتسلافا، كما شكرت وفد الاتحاد الروسي على توافق الآراء بشأن المكتب الإقليمي للصندوق في براتسلافا، والمكتب دون الإقليمي في ألماتي.

٢١ - وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) عملية إعادة التنظيم والتركيز القوي على البعد البشري، وكذلك ضمان استمرارية الأعمال. وأشارت إلى أن الصندوق سيواصل إحاطة المجلس التنفيذي وشركاء التنمية علماً بشأن

التقدم المحرز. وذكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) أن استمرارية الأعمال هي جزء رئيسي من الخطة العامة لإعادة التنظيم وأن الصندوق ملتزم بتقديم المساعدة التقنية للبلدان خلال الفترة الانتقالية. وأشار رئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي إلى أن الأهداف والخط القاعدي فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية قد نُشرت على موقع الإنترنت وأن العمل التحليلي متواصل في هذا المجال، وذلك حسب ما طلبه المجلس.

ثالثا – الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٢ – عرضت رئيسة فرع تعبئة الموارد التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الصندوق (DP/FPA/2008/9). وقدمت أيضاً استكمالاً للمعلومات عن التزامات التمويل يعكس أحدث البيانات، حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ولاحظت العملة التي أعلنت بها أستراليا تبرعها، وهي الدولارات الأسترالية.

٢٣ – وهنأت الوفود الصندوق على الحصول على أعلى إيراد من الموارد على الإطلاق وعلى توسيع نطاق قاعدة المانحين إلى ١٨٢ مانحا. وأكدت على أن ذلك يدل على الثقة التي توليها البلدان للصندوق. وأشارت مع الارتياح إلى التوازن السليم بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وأكدت أن الموارد الأساسية تمثل ركيزة عمليات الصندوق. وشددت على أن الصناديق المواضيعية يجب ألا تعتبر بديلاً للموارد الأساسية، بل للموارد غير الأساسية. وأقرت الوفود بأن الصناديق المواضيعية وغيرها من آليات التمويل المبتكرة لها أثر مفيد بوصفها إضافة إلى الموارد الأساسية، ومن بينها ما هو عن طريق اجتذاب التمويل من القطاع الخاص. وسأل أحد الوفود عما إذا كان يُنظر في استخدام صناديق مواضيعية إضافية لمجالات أخرى في السكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين. وأشار أحد الوفود إلى أن نوعية الموظفين وعددهم يجب أن يتماشى مع الزيادة في الموارد، ملاحظا أن موظفي الصندوق، من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى، يتمتعون بالمواهب.

٢٤ – ووجهت المديرة التنفيذية الشكر للوفود على تعليقاتها وأعربت عن تقديرها للتبرعات المقدمة للصندوق. وشكرت أيضاً الوفد الذي أثنى على موظفي الصندوق وأشارت إلى أن الصندوق يواصل التشديد على تدريب الموظفين والتطوير الوظيفي لهم. وأكدت لأعضاء المجلس التنفيذي أن الصناديق المواضيعية ليست بديلاً عن الموارد الأساسية، وأن الموارد الأساسية ما زالت تمثل ركيزة عمليات الصندوق. وأشارت إلى أن الصندوق ينظر في إنشاء صندوق مواضيعي للتعداد (نظرا لأهمية الجولة القادمة من التعدادات في عام ٢٠١٠). ولكن الصندوق لا يخطط للشروع في انتشار الصناديق المواضيعية.

٢٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٨/١٠: التزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابعا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

٢٦ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) وثائق مشاريع البرامج القطرية الخمسة الجديدة وخمس تمديدات للبرامج، وأشارت إلى أن تصميمها ومحتواها يقوم على الاحتياجات والأولويات القطرية حسب ما جرى تحديدها في خطط التنمية الوطنية لكل منها. وعرض مدير شعبة أفريقيا والموظف المسؤول عن شعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى مشاريع البرامج القطرية من مناطق كل منهم.

٢٧ - وأثنت الوفود على التعاون الوثيق بين السلطات الوطنية والصندوق، والعملية المتسمة بالانفتاح والشفافية في إعداد مشروع وثائق البرامج القطرية. وأعربت عن تقديرها للدعم الذي قدمه الصندوق، وأثنت على الصندوق للتركيز الذي أولاه للملكية الوطنية والقيادة الوطنية. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لتعاون الصندوق مع المانحين الآخرين. وأشارت الوفود إلى المعدلات المرتفعة للوفيات النفاسية في عديد من البلدان، فذكرت أنه لن يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون تخفيض الوفيات النفاسية. وحثت الوفود على منح أولوية عالية لتخفيض الوفيات النفاسية، بطرق منها زيادة إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية - وهي رعاية التوليد في الحالات الطارئة، وتوفير العناية الماهرة أثناء الولادة، وتنظيم الأسرة، بما في ذلك إمكانية الحصول على سلع الصحة الإنجابية. وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن البرامج القطرية قد عالجت قضايا عدم المساواة بين الجنسين، والعنف القائم على نوع الجنس، وكذلك احتياجات الشباب. وشددت الوفود على الحاجة إلى توسيع نطاق الشراكات مع شركاء التنمية، ومن بينهم المجتمع المدني والقادة الدينيون/التقليديون وقادة المجتمع المحلي. وحث أحد الوفد على إقامة تعاون أوثق مع سفارات دولته ومنظماتها غير الحكومية.

٢٨ - وأعرب مدير شعبة أفريقيا والموظف المسؤول عن شعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى عن شكرهما للوفود على تعليقاتها ودعمها. وأكدا للمجلس التنفيذي أن الصندوق يشدد على الشراكات مع المجتمع المدني وغيره من شركاء التنمية. وشددا على أن الشراكات ضرورية أيضا لتقوية النظم الوطنية والاستجابة المجتمعية. وذكرا أن الصندوق سيحيل الملاحظات المحددة عن مشاريع البرامج إلى البلدان المعنية.

٢٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بوثائق مشاريع البرامج القطرية لبنن وجمهورية الكونغو والنيجر ونيجيريا والسودان، والتعليقات عليها، التي ستحال إلى البلدان المعنية، لمراعاتها عند وضع البرامج في صيغتها النهائية. ووافق المجلس على التمديد الثاني للبرنامج القطري لبوروندي لمدة سنة واحدة، وعلى تمديد البرنامج القطري لباكستان لمدة سنتين، وأحاط علما بالتمديدات لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأفغانستان وإكوادور وغواتيمالا. واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٨/١١: مشاريع وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامسا - التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٠ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) التقرير الدوري بشأن التقييم (DP/FPA/2008/10) وأبرزت عناصره المهمة.

٣١ - ورحبت الوفود بالتقرير المفيد والزاخر بالمعلومات والتدابير التي اتخذها الصندوق لتحسين نوعية التقييم وأثنت على استخدام الصندوق لنتائج التقييم للاستنارة بها في قراراته الإدارية. وأعربت عن تقديرها لأن عددا معينا من التقييمات أُجري على نحو مشترك مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة وشركاء ثنائيين ووطنيين. ولاحظت أن ٥٠ في المائة من التقييمات أجريت مع خبراء تقييم وطنيين. وشجعت على إدراج معلومات عن دور شركاء الصندوق في التقييمات. واستفسر أحد الوفود عن الأساس الذي قامت عليه التقييمات الخارجية والداخلية. وشاركت بعض الوفود الصندوق انشغاله من أن حوالى ثلثي التقييمات لم تستوف الحد الأدنى من معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ورأت أن الافتقار إلى البيانات القاعدية يمثل أحد العوائق، وأعربت عن انشغالها من أن نسبة تنفيذ توصيات تقييم البرامج القطرية ما زالت منخفضة. وشجعت الوفود على زيادة التقييمات على الصعيد القطري وزيادة التركيز على النتائج الإنمائية. وشددت على الحاجة إلى جمع بيانات قاعدية عند بدء البرامج القطرية الجديدة. وأشارت إلى أن التقارير في المستقبل يجب أن تحتوي على مزيد من المعلومات عن الجهود البرنامجية التي يبذلها الصندوق لمتابعة توصيات التقييم. وشجعت الصندوق على استخدام خطته الاستراتيجية لوضع التقارير الدورية في المستقبل على أساس التقييم، وطلبت أن تتضمن التقارير في المستقبل معلومات محددة وتحليلية عن التقدم المحرز والمصاعب التي ووجهت في مهمة التقييم.

٣٢ - وحثت الوفود على تقوية قدرات الموظفين ونظرائهم، في الجهات الحكومية وغير الحكومية معا، وكذلك تقوية نظم الرصد والتقييم الوطنية. وأعربت عن سرورها لعلمها بإنشاء خمس وظائف لمستشارين إقليميين للرصد والتقييم، سيدعمون تعزيز قدرات التقييم

على الصعيد القطري. واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت الوظائف قد أُدرجت ضمن الميزانية. وأشار أحد الوفود إلى أن أنماط المعونة الجديدة التي شجع عليها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة واجهت بعض القيود، وأعرب عن القلق بشأن فرقة العمل المعنية بتوجيه التقييم لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، مشيرا إلى أن التوجيه يجب ألا يتعارض مع قرارات الحكومات. وأثنت عدة وفود على مشاركة الصندوق في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومساهمة الصندوق في تقوية قدرات التقييم في منظومة الأمم المتحدة. ورحبت الوفود بمبادرة الصندوق لصياغة سياسة للتقييم، وأعربت عن تطلعها إلى إجراء مزيد من المشاورات بشأنها. وأشارت إلى أن تلك السياسة يجب أن تحدد معايير إصدار تكليفات بإجراء تقييمات مستقلة. وشجعت على المواءمة، إلى أقصى حد ممكن، مع سياسات الصناديق والبرامج الأخرى، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٣ - ووجهت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الشكر إلى الوفود على تقديرها للتحديات التي يواجهها الصندوق في مجال التقييم، وعلى تشجيعهم له. وأكدت على أن الصندوق يدرك الحاجة إلى تحسين موثوقية وجودة عمله التقييمي وأنه ملتزم بإدخال تحسينات عليه. وأشارت إلى أنه ستجري زيادة تبادل المعلومات فيما بين الموظفين بشأن المعايير القياسية الدولية التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وكذلك توفير تدريب إضافي للموظفين مقرون بتعزيز قدرات التقييم لدى الشركاء الوطنيين. وشددت على أن الصندوق يركز أيضا على إقامة بيانات قاعدية، وأنه ملتزم بزيادة تغطية التقييم وقياس النتائج الإنمائية. وأشارت إلى أن سياسة التقييم المقبلة سوف تقوم، بين جملة أمور، ببيان كيفية متابعة توصيات التقييم ومراعاتها في وضع البرامج القطرية الجديدة.

٣٤ - وشرح مدير شعبة خدمات الرقابة أنه كان هناك في عام ٢٠٠٥ ارتفاع حاد في عدد التقييمات القطرية وكذلك في عدد البلدان التي شرعت الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة في مواءمتها مع العمليات الوطنية للبرامج القطرية الجديدة. وأوضح أن التقييمات الخارجية تجرى حينما لا تتوفر لدى الصندوق الخبرة اللازمة داخلياً. وفيما يخص الوظائف الخمس الجديدة للمستشارين، ذكر أنها كانت جزءا من إعادة هيكلة الصندوق وأنها قد وردت في الميزانية. وأشار إلى أن سياسة التقييم المرتقبة هي إحدى الأدوات الإدارية، وذكر إنه يجب إطلاع المجلس التنفيذي عليها، ليس بغرض إقرارها بل للحصول على مشورة المجلس وتوجيهاته.

٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٨/١٢: التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٣٦ – قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التقرير السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة، وقدم مدير مكتب التنظيم رد إدارة البرنامج الإنمائي. وأعرب الكثير من الوفود عن دعم إجراءات الإدارة لمعالجة المسائل الرئيسية والمتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات والدعم المتواصل للمشاريع وبناء القدرات على الصعيد الوطني.

٣٧ – وأثارت الوفود تساؤلات بشأن النسبة التي بلغت ١٣ في المائة من تقارير مراجعة الحسابات التي كان تقييمها ''غير مرض'' لفعالية مراجعة الحسابات، وعمليات متابعة مراجعة الحسابات على الصعيد الوطني، وتواتر توصيات المقر المتعلقة بمراجعة الحسابات التي لم تنفذ لفترة طويلة وأعرب البعض عن الاهتمام بتحقيق تفهم أفضل لطبيعة علاقة اللجنة الاستشارية للمراجعة بالمجلس التنفيذي، ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاتخاذ خطوات مدروسة لتنسيق أُطر المساءلة وسياسات الرقابة، بغية مناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى الردود التفصيلية المقدمة من جميع المنظمات الثلاث، رد رئيس اللجنة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أسئلة محددة أثارتها الوفود.

٣٨ – وقدم رئيس مراجعة الحسابات، بمكتب مراجعة الحسابات الداخلية، التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقريرا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٧. وقدم نائب المدير التنفيذي، بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، رد الإدارة.

٣٩ – ورحبت الوفود بإنشاء مكتب مراجعة الحسابات الداخلية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والانتقال السلس من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام ٢٠٠٧، معربة عن شكرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه للمكتب منذ إنشائه في عام ١٩٩٥، وأثنت على المكتب لجهوده في الحفاظ على سلامة مبدأ الأمم المتحدة المتمثل في ''المراجعة الوحيدة للحسابات'' في تنفيذه لخطة عمله لعام ٢٠٠٧. وتساءل أحد الوفود عن قدرة مكتب المراجعة الداخلية المنشأ حديثاً وأثره الممكن على تغطية مراجعة الحسابات؛ وذُكر أن ملاك موظفي المكتب قد اكتمل الآن مع وجود خمسة من الفنيين.

٤٠ - تساءلت وفود أخرى عن عدد الآراء المشفوعة بالتحفظات الصادرة خلال السنة، وعن المعايير المستخدمة في التخطيط لمراجعة الحسابات لتحديد تصنيف المخاطر في مواقع مكاتب محددة. وركز نائب المدير التنفيذي على وضع مشروع إطار للمساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واقترحت الوفود تأجيل إجراء استعراض دقيق لمشروع الإطار واتخاذ قرار المجلس التنفيذي لحين انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨.

٤١ - وقدم مدير شعبة خدمات الرقابة، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير الصندوق حول المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة الرقابة في عام ٢٠٠٧ (DP/FPA/2008/11). وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) رد الإدارة.

٤٢ - رحبت الوفود بالجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان على مدى عام ٢٠٠٧ من أجل تحسين المساءلة والرقابة وأثنت على إدارة الصندوق لالتزامها بتحقيق نتائج في هذه المجالات. وقالت إنها تحد اتباع الصندوق لنهج إدارة المخاطر في المؤسسة أمرا مشجعا وطالبت بمواصلة إعلامها في هذا الشأن. وحثت الوفود على تنفيذ نموذج المخاطر على نطاق أوسع. ورحبت بمواءمة وتوحيد تقديرات مراجعة الحسابات بين الصناديق والبرامج. واستفسرت الوفود عن النقص الذي حدث مؤخرا في عدد عمليات مراجعة الحسابات. وأعربت عن القلق بشأن عمليات الأعمال التجارية والتنفيذ الوطني. ورحبت بوضع صندوق الأمم المتحدة للسكان تحسين نوعية عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنياً على رأس أولوياته. وأعربت عن الأمل في أن يعالج الصندوق عدم امتثال المكاتب القطرية للإبلاغ عن توصيات مراجعة الحسابات واعتمادها. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت المكاتب المصنفة بأنها ذات مخاطر متدنية تخضع أيضاً لمراجعة حساباتها. وقدمت بعض الوفود أمثلة للتجارب الناجحة في مجال التنفيذ الوطني. وشددت على الحاجة إلى التدريب وإلى مواءمة العمليات وتبسيطها. ورحبت بعض الوفود بإتاحة تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وأشارت إلى أن التفاعل بين المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية سيعزز الشفافية.

٤٣ - أشارت نائبة المدير التنفيذي، في معرض شكرها للوفود على تعليقاتها البناءة، إلى أن توجيه المجلس التنفيذي للإدارة والموظفين بالغ الأهمية. ووافقت على أن الثقة كانت هي أساس العمل مع بعضهم البعض. وأكدت على أن الصندوق يلتزم التزاما كاملا بمواصلة استخدام نموذج التنفيذ الوطني، وأنه يسترشد دوما بالجمعية العامة، بما في ذلك القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل

التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وأسهبت في شرح نُهج الصندوق لتنمية القدرات، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووافقت على الحاجة إلى تبسيط الإجراءات وتنسيقها باستمرار. وأكدت للمجلس أن الصندوق يعالج المسائل التي أثيرت في نتائج مراجعة الحسابات وأنه يرصد باستمرار تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وأكدت على أن إدارة الصندوق تقدر المشورة التقنية التي تقدمها اللجنة الاستشارية للمراجعة.

٤٤ - وأعرب مدير شعبة خدمات الرقابة عن تقديره للتعليقات المشجعة التي أبدتها الوفود و أعرب عن موافقته على استقلال أنشطة الرقابة. وأوضح أبعاد الشفافية والاستقلال، مؤكداً أن الغرض من المراجعة الداخلية للحسابات هو إضافة قيمة للمنظمة. وفيما يتعلق بانخفاض عدد عمليات مراجعة الحسابات، أشار إلى أن بعض البعثات قد أُلغيت لأسباب تتعلق بالأمن أو نقص الموظفين. وأوضح أن هناك تحيزا في اختيار الهيئات لمراجعة حساباتها حيث أن الاختيار يجري بين أكثر الهيئات عرضة للمخاطر. وأضاف أن نطاق المخاطر والوقت الذي انقضى منذ آخر عملية لمراجعة الحسابات هما المعياران المستخدمان في اختيار الهيئات التي تُراجع حساباتها، وشدد على أن الصندوق لا يزال ملتزماً بنموذج التنفيذ الوطني، الذي استخدمه لعقود.

٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقارير وردود الإدارة، واتخذ المقرر ٢٠٠٨/١٣ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سابعا - الزيارات الميدانية

هايتي

٤٦ - عرض الممثل الدائم لسلوفاكيا، رئيس فريق الزيارة الميدانية المشتركة إلى هايتي بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي، خلال الفترة من ١ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، تقرير الفريق عن الزيارة الميدانية المشتركة. وقدم كبير المقررين (الاتحاد الروسي) المزيد من التفصيلات. وأعربا كلاهما عن شكرهما لفريق الأمم المتحدة القطري ولبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على تنظيم برنامج ممتاز للزيارة الميدانية المشتركة. وأعربا عن التقدير لحكومة وشعب هايتي لكرم الضيافة وعلى المناقشات المثمرة. وأكد رئيس الفريق على أهمية الزيارات الميدانية لأعضاء المجالس التنفيذية. وسلط كبير المقررين الضوء على النتائج الرئيسية التي توصلت إليها البعثة وأشار إلى أن نهجاً جديدا قد استخدم في إعداد التقرير عن طريق الالتزام الدقيق

بتوجيه الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٤٧ - وتحدث عدد من الوفود التي شاركت في الزيارة الميدانية. وأشارت إلى أنه ينبغي تعزيز القدرة المؤسسية في هايتي، ودعت إلى تعاون أقوى فيما بين بلدان الجنوب وإلى تعاون ثلاثي أوثق. وشددت على أنه ينبغي التركيز على نهج البرنامج وربطه بالحالة الإنسانية في البلد، وأقرت بالدور الذي يؤديه المنسق المقيم في ضمان التنسيق.

٤٨ - وأثنى أحد ممثلي وفد هايتي، في معرض إعرابه عن تقدير حكومته، على عمل الأمم المتحدة في هايتي ولاحظ أن المساعدة الدولية للبلد ينبغي أن تدار بطريقة أكثر تنسيقا.

٤٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى هايتي (DP/FPA/2008/CRP.1).

كازاخستان

٥٠ - عرضت رئيسة الفريق المشترك للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الزيارة الميدانية إلى كازاخستان (DP/2008/CRP.3-DP/FPA/2008/CRP.2) وأشارت إلى أن الزيارة الميدانية قد أتاحت للوفود رؤية أوضح للأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعربت عن شكرها لحكومة وشعب كازاخستان، فضلاً عن الفريق القطري، على البرامج الممتازة والمناقشات المثمرة. ولم تُقدم تعليقات أو استفسارات بشأن تقرير الزيارة الميدانية إلى كازاخستان. وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (DP/2008/CRP.3-DP/FPA/2008/CRP.2).

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثامنا - التقرير السنوي لمدير البرنامج

٥١ - أكد مدير البرنامج مجددا على مركزية الأهداف الإنمائية للألفية لعملية البرمجة. في ذلك الصدد، ولاحظ، في هذا الصدد، التقدم الذي أحرزه، الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا التابع للأمين العام، الحالات الجاري إعدادها في عشر بلدان أفريقية لوضع خطط من أجل زيادة المساعدة الإنمائية بصورة عملية.

٥٢ - ومع توجه برنامج العمل نحو تعزيز القدرات الوطنية، أشار المدير إلى أن تنمية القدرات ما برحت تمثل المساهمة الرئيسية للمنظمة ونوه بأوجه التآزر فيما بين مختلف

مجالات التركيز والمواضيع الشاملة لقطاعات متعددة التي تتيح استجابة أكثر تنسيقاً لأولويات التنمية الوطنية. وشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لجميع أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم تفاصيل عن دور البرنامج الإنمائي في تعزيز الاتساق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٣ - ووجه الاهتمام إلى الجهود المبذولة من أجل تعزيز إدارة مخاطر الأمن، وتحسين المساءلة، والشفافية والرقابة، وتوفير مزيد من الأمن للموظفين العاملين في مختلف أنحاء العالم.

٥٤ - وأعربت الوفود عن التقدير للتقرير النهائي المقدم بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وأثنى الكثيرون على التركيز على بناء القدرات وإقامة المزيد من الشراكات مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة. ونوه البعض خاصة بتعزيز البعد الجنساني في مجال التركيز على تنمية القدرات والإنعاش، في حين اعترف آخرون بدور ''مرفق الكربون في إطار الأهداف الإنمائية للألفية'' في توسيع آلية التنمية النظيفة.

٥٥ - ولاحظت الوفود التدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز دوره القيادي في تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشجع البعض البرنامج الإنمائي على زيادة تطوير عملية استقدام المنسقين المقيمين وتدريبهم وتقييمهم بغية زيادة الفعالية على المستوى القطري إلى أقصى حد ممكن، مع احتواء تكاليف التنسيق. ورحب البعض بالاستخدام المتزايد للمديرين القطريين حول العالم، وإن كان أحد الوفود قد حذر من العبء الإداري المحتمل الذي قد يشكله هذا على الحكومات المضيفة. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل بالتنسيق مع غيره من منظمات الأمم المتحدة على تعزيز عناصر قوتها النسبية على المستوى القطري، وتنسيق العمليات والسياسات. وفي ذلك الصدد، أحاطت الوفود علما بآراء البلدان الثمانية الرائدة في عملية ''توحيد الأداء'' المقدمة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨. وأوصت عدة وفود بأن ينفذ البرنامج الإنمائي على نطاق أوسع أفضل الممارسات التي ظهرت خلال العملية الرائدة، في حين حثت وفود أخرى على التحلي بالحيطة في توسيع المبادرة، مشيرة إلى أن تحديات كبيرة لا تزال في حاجة إلى التصدي لها.

٥٦ - وأعربت الوفود عن آراء متباينة بشأن ترتيب الأولويات في مجال تخصيص الموارد. وكان من رأي البعض أن تخصيص حصة أكبر من الموارد لإصلاح الإدارة العامة، ومبادرات مكافحة الفساد والدعم البرلماني والانتخابي، يعكس احتياجات البلدان المشمولة بالبرنامج طوال العام الماضي. وحث آخرون البرنامج الإنمائي على وضع الحد من الفقر على رأس أولوياته، ولا سيما في ضوء أزمة الغذاء والطاقة في العالم وتأثيرها غير المتناسب على البلدان

الأشد فقراً. على أن البعض الآخر دعا إلى إيلاء مزيد من التشديد على البرامج البيئية ودور قيادي أقوى للبرنامج الإنمائي في التصدي للمخاطر والتحديات الناجمة عن تغير المناخ. ودعت وفود كثيرة إلى التركيز بقدر أكبر على معالجة احتياجات أفريقيا، وشرح البعض بالتفصيل الإنجازات التي حققتها شراكاتهم مع البرنامج الإنمائي في ذلك الصدد. وأكد البعض أنه ينبغي، في مجال تخصيص الموارد، إيلاء أنشطة البرنامج الأولوية على عمليات الإبلاغ والرصد والتقييم. ودعت الوفود المانحين إلى زيادة قابلية التمويل للتنبؤ به.

٥٧ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء النسبة بين الموارد ''العادية'' و ''الأخرى'' البالغ قدرها ١ إلى ٤، وأكدت أنه في حين أن الزيادة العامة في الموارد العادية تشير إلى تزايد ثقة شركاء التنمية في البرنامج الإنمائي، ينبغي إعادة التوازن إلى ميزان الموارد لترجيح الموارد العادية. وحث الكثيرون البرنامج الإنمائي على إيجاد سبل لخفض نفقات الدعم وتوجيه الوفورات إلى أنشطة البرنامج. وأعلنت عدة وفود عن زيادات في دعم التمويل العادي للبرنامج الإنمائي. وذكَّر البعض البرنامج الإنمائي بأن يستعرض بعناية أية طرائق جديدة للمعونة ويقيمها.

٥٨ - وأقرت الكثير من الوفود التقدم المحرز في تحسين الشفافية والمساءلة، ولا سيما في مجالات الأخلاقيات ورصد نتائج البرامج والإبلاغ عنها باستخدام أدوات جديدة من قبيل مصفوفة النتائج الواردة في تذييل خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١. وأعرب البعض عن قلقهم إزاء النسبة المئوية للأهداف التي أفيد بأنها ''لم تتحقق'' أو ''تحققت جزئيا''. وطلبوا معلومات إضافية.

٥٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠٠٨، الذي أحاط فيه علماً بتقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات بشأن أداء البرنامج الإنمائي والنتائج لعام ٢٠٠٧ (DP/2008/23 و DP/2008/23/Corr.1) والمرفق الإحصائي (DP/2008/23/Add.2).

تاسعا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١

٦٠ - عرض مدير البرنامج الإنمائي الخطة الاستراتيجية المنقحة، ٢٠٠٨-٢٠١١، التي وصفها بأنها نتاج حوار حكومي دولي مفتوح وانعكاس لكثير من التعليقات التي وردت خلال عملية المشاورات المكثفة. ولاحظ على وجه الخصوص أن الوثيقة قد جرت مواءمتها مع لغة ونتائج الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأشار إلى أنه جرى التشديد بدرجة أكبر على مبدأي الملكية

والقيادة الوطنية في سائر الخطة، كما جرى تعزيز أطر النتائج المؤسسية والإنمائية استجابة للردود الواردة من الدول الأعضاء.

٦١ - وقد علقت الوفود تعليقات مؤيدة للتنقيحات المقترحة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وسلمت بقيمة عملية التشاور المطولة، وشدد البعض على أن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تظل ''وثيقة حية''. وأكدت الوفود على أهمية المحافظة على اتجاه الاستجابة لمصالح البلدان المشمولة بالبرنامج وعلى الحاجة إلى المرونة على المستوي القطري. ولاحظت الوفود تحسنا كبيرا في الخطة الاستراتيجية، ودعت البرنامج الإنمائي إلى السير قدما في تنفيذها.

٦٢ - وشددت الوفود على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتبع في البرمجة نهجا يقوم على التنمية البشرية تمشيا مع الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان المشمولة بالبرنامج. وأشارت بعض الوفود إلى أن البرنامج الإنمائي، بوصفه من منظمات الأمم المتحدة، يقع عليه التزام مستمر باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على أن يظل تركيزه منصبا على ولايته الإنمائية الأساسية، مع الابتعاد عن المشروطية السياسية في دعم جهود بناء القدرات وتنميتها، في الوقت الذي تسعى فيه البلدان المشمولة بالبرنامج إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت الوفود على الملكية والقيادة الوطنية بوصفهما ركيزتين أساسيتين لفعالية التنمية، وحسبما أكد من جديد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧، كما شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على أن يدخل مبدأ الملكية الوطنية حيز العمل في تنفيذ خطته الاستراتيجية.

٦٣ - وأوصى أحد الوفود بأن تكون الإضافة إلى استراتيجية البرنامج الإنمائي المعنونة ''رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالأزمات'' (DP/2008/20/Rev.1) أكثر وضوحا في تحديد دور البرنامج الإنمائي في المراحل المبكرة للإنعاش.

٦٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما، باتخاذه المقرر ٢٠٠٨/١٥، بتنقيحات خطة البرنامج الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١، الواردة في الوثيقة DP/2007/43/Rev.1 ومرفقاتها.

عاشرا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٥ - عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشراكات، التابع للبرنامج الإنمائي، حالة الالتزامات بالتمويل العادي للبرنامج الإنمائي. وأفاد بأن المساهمات في الموارد العادية

قد بلغت ما يقارب ١,١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، بالقيمة الاسمية، وزادت عن الهدف النهائي الشامل الذي حدده إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة، ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛ وأن مجموع المساهمات المقدمة إلى الصندوق الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به بلغ نحو ٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، مع إيرادات أخرى تبلغ ما يقارب ٤ بلايين من الدولارات. وأشار إلى أن التبرعات المخصصة المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة ثنائية من الحكومات المانحة قد زادت من بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، بينما نقصت الموارد المحلية التي توجهها حكومات بلدان البرامج وغيرها من الشركاء المحليين عن طريق البرنامج الإنمائي دعما لتنميتها الوطنية من نحو ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى مبلغ أدنى بالكاد من ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. وذكر أن نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى ظلت حوالي ١ إلى ٤، مما يضر بقدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ الولاية الموكولة إليه على نحو قابل للتنبؤ ومتسم بالفعالية.

٦٦ - وأخذت الوفود الكلمة للتأكيد مجددا على التزامها تجاه الصندوق الإنمائي، وأعرب بعضها عن عزمها على زيادة دعم التمويل.

٦٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن حالة الالتزامات بالتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٨ وما بعده (DP/2008/16).

حادي عشر - التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٨ - عرضت مديرة مكتب التقييم، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم دور البرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية وهي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية. وذكرت أن التقييم قد وجد أنه في حين أن البرنامج الإنمائي يقدر لما يتحلى به من حياد وشفافية، فإن ثمة معرفة محدودة لكفاءاته الأساسية أو لدوره كمنسق للنظام التنفيذي للأمم المتحدة، وأن الطلب على خدمات البرنامج الإنمائي في البلدان التي أجري فيها الاستعراض تجاوز أحيانا ولاية البرنامج الإنمائي. ولاحظت وجود رغبة قوية في أن يعزز البرنامج الإنمائي دوره في النهوض بالتنمية البشرية وتعزيز القدرات المحلية من خلال توطيد الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبين التوصيات الواردة في التقييم، سلطت الضوء على حاجة البرنامج الإنمائي إلى تنفيذ ولايته على نحو أكمل في مجال خدمة الأولويات الوطنية، بغية تعزيز قدرة المكاتب المحلية والقطرية، وتحسين المساءلة المتبادلة في تنفيذ البرامج، وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في بلدان المنطقة على نحو أكثر فعالية.

٦٩ - وقدمت المديرة المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع للبرنامج الإنمائي، رد الإدارة. وأعربت عن ترحيبها بنتائج التقييم، مشيرة إلى الجهود العديدة الجارية بالفعل لتطبيق توصياته.

٧٠ - وأعرب وزير الدولة بوزارة خارجية مملكة البحرين عن تقديره للدعم المتواصل الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى بلده في مجال التنمية. ودعا إلى وجود أقوى للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية بغية إسداء المشورة في مجال السياسات العامة للإدارة والتنمية البشرية.

٧١ - وأقرت الوفود بقيمة تدخلات البرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية، وأحاطت علما بنتائج التقييم. وحث أحد الوفود البرنامج الإنمائي على أن يضع في اعتباره خبرات البلدان المساهمة الصافية في مناطق أخرى عندما يقوم برسم سياسات ذات صلة بتصنيف ذلك البلد.

٧٢ - وعرضت المديرة التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠٠٧. وبعد أن استعرضت حالة تنفيذ سياسة التقييم، عرضت النتائج بشأن التغطية، والامتثال ونوعية التقييم، وبشأن التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء. وأشارت إلى أن التقييم قد وجد أن البرنامج الإنمائي في حاجة إلى أن يزيد من قواه الأساسية ومزاياه النسبية في دعم البلدان من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية. ووجهت الانتباه أيضا إلى النتيجة التي مفادها أن عدم كفاية الموارد العادية أعاق أداء البرنامج الإنمائي لأنشطته الأساسية، مع التنافس الذي ينشأ أحيانا بين جهود حشد الموارد والتركيز الاستراتيجي للمنظمة. واقترحت توسعا مرحليا في تقييمات نتائج التنمية والتقييمات على المستوى القطري على مدى فترة الخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١.

٧٣ - وقدم المدير المعاون للبرنامج الإنمائي رد الإدارة الذي وصف فيه التدابير التي تتخذها الإدارة من أجل تعزيز ثقافة الرصد والتقييم على نطاق المنظومة.

٧٤ - واعترفت الوفود بجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز القدرة على التقييم من خلال زيادة الموارد والموظفين على جميع المستويات، فضلا عن إيلاء الاهتمام بالتوازن الجنساني والجغرافي في تكوين أفرقة التقييم. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على استطلاع إمكانية تجميع القدرات التقييمية للصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي في مكتب واحد متكامل. وأشادت بثقافة الرصد والتقييم، المتنامية مع تركيزها الشديد على نتائج التنمية. ورحبت الوفود بالعزم على تعزيز القدرة على التقييمات اللامركزية وضوابط الجودة التي يجري وضعها تحقيقا لذلك الغرض، ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكافي لذلك.

٧٥ - وأثنت الوفود على إجراء تقييمات مشتركة مع الحكومات، ولاحظت وفود عدة إمكانية تنمية قدرات التقييم الوطنية وتحسين تنسيق أنشطة البرنامج. واقترح أحد الوفود أن يكرر البرنامج الإنمائي النشاط الذي اضطلع به قبل عدة سنوات لتحديد مؤسسات التقييم في البلدان المشمولة بالبرنامج.

٧٦ - وأعرب الكثير من الوفود عن القلق إزاء عدم الامتثال للتقييم على نطاق المنظمة. وحثت البرنامج الإنمائي على اتخاذ تدابير ملموسة لإرساء التزام أقوى بالتقييم بين رتب إدارته. وفي ذلك الصدد، أشادت الوفود بإنشاء نظام استجابة الإدارة وشجعت على توسيعه بوصفه أداة مركزة لمعالجة مواطن الضعف التي يحددها التقييم.

٧٧ - وأعربت وفود عن القلق إزاء نتائج التقييمات، مشيرة إلى العدد المرتفع لتقييمات النتائج التي صنفت بأنها غير مرضية. وفي حين سلمت بأن مصفوفة النتائج المرفقة بالخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، تمثل خطوة ملموسة إلى الأمام، فقد دعت البرنامج الإنمائي إلى التصدي على نحو شامل للتحديات التي يشكلها حجم النتائج غير المرضية.

٧٨ - وعرضت المديرة التقييم المشترك لمساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وأشارت إلى أن التقييم قد وجد أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعالج بالفعل الكثير من مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وعلى وجه الخصوص دعم الملكية القطرية والاتساق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلى أنها ذكرت أن التقييم وجد أن هناك مجالا لتحسين استخدام النظم القطرية والتنسيق على نطاق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وختاما أشادت بمزايا إجراء التقييم المشترك.

٧٩ - ورحب عدد من الوفود بالتقييم لنظرته المتعمقة لمواطن القوة في البلدان المشاركة وللتحديات التي تواجهها في تنفيذ توصيات إعلان باريس بشأن فعالية التنمية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمساءلة المتبادلة. وفي حين أشارت الوفود إلى أن هناك مجالا لتحسين جهود التنسيق، فقد أشادت بنتيجة التقييم التي مفادها أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تواءمت مع الأولويات الوطنية وتدعم الملكية الوطنية.

٨٠ - وأكدت وفود أخرى أن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ليس من صكوك الأمم المتحدة، وأن التقييمات القائمة على مبادئه قد تكون سابقة لأوانها. واستفسر بعضها عن الحدود المتصورة لنطاق التقييم.

٨١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٨/١٧، وأحاط علما بالتقرير السنوي عن التقييم؛ والمقرر ٢٠٠٨/١٨، وأحاط علما بتقييم دور البرنامج الإنمائي في بلدان المساهمة الصافية في البلدان المنطقة العربية (DP/2008/26)، وتصويبه (DP/2008/26/Corr.1)

و DP/2008/26/Corr.2) واستجابة الإدارة للتقييم (DP/2008/27)؛ والمقرر ٢٠٠٨/١٩ بشأن تقييم مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

ثاني عشر – تقرير التنمية البشرية

٨٢ – عرض ممثلو الإدارة العليا لمكتب تقرير التنمية البشرية، التابع للبرنامج الإنمائي، استكمالا بشأن مشاورات تقرير التنمية البشرية، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤.

٨٣ – وأشادت وفود كثيرة بالإدارة للطريقة الشفافة التشاركية التي أُجريت بها المشاورات. ولاحظت بعض الوفود تحسنا مطردا على مر السنين في نوعية تقارير التنمية البشرية نتيجة لذلك. وشجعت وفود أخرى الإدارة على المزيد من تعزيز المشاورات وأن تزيد من استخدام الإحصاءات التي جمعها الشركاء الوطنيون. وفي ذلك الصدد، استفسر أحد الوفود عن استخدام مؤشر تكافؤ القوة الشرائية لحساب الأرقام لمؤشر التنمية البشرية الواردة في التقرير. ووصفت الإدارة في ردها سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية المقرر عقدها لشرح التغييرات في تحليل البيانات ولطلب المزيد من المعلومات من سلطات الإحصاء الوطنية.

٨٤ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات المستكملة عن المشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية (DP/2008/30).

ثالث عشر – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

٨٥ – قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثائق مشاريع البرامج القطرية لبنن والسودان وموريشيوس ونيجيريا؛ وتمديد البرنامج القطري لباكستان لمدة سنتين؛ وتمديد البرامج القطرية لكل من الأرجنتين وأفغانستان وإكوادور وجزر تركس وكايكوس وجمهورية كوريا وغواتيمالا.

٨٦ – وأعربت الوفود عن دعمها للبرامج القطرية المقدمة. وحث بعضها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز التآزر الميداني مع الشركاء في أفغانستان والسودان.

٨٧ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بوثائق مشاريع البرامج القطرية التالية والتعليقات ذات الصلة بها:

أفريقيا: بنن وموريشيوس ونيجيريا

الدول العربية: السودان

٨٨ - وأحاط المجلس أيضا علما بالتمديد لفترة سنة واحدة للبرامج القطرية للأرجنتين وأفغانستان وإكوادور وجزر تركس وكايكوس وجمهورية كوريا وغواتيمالا، ووافق على التمديد لفترة سنتين للبرنامج القطري لباكستان (DP/2008/31).

٨٩ - وشدد الرئيس في ملاحظاته الختامية على أن من الأهمية بمكان للمنظمات أن تضمن في المستقبل دعوة حكومات البلدان التي يجري مناقشة برامجها لحضور جلسات المجلس التنفيذي ذات الصلة.

رابع عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩٠ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريره السنوي. وأشار إلى أن المنظمة تجاوزت أهدافها وأداءها السابق في مجالي تنمية الأعمال والسلامة المالية. وبيّن أولويات المكتب للأشهر الـ ١٨ القادمة، التي تضمنت إجراء تحسينات في إدارة المشاريع وأساليب العمل وتوطيد العلاقات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وقدم، في هذا الصدد، وصفا للجهود المبذولة لتنسيق عمليات المكتب مع عمليات منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتقديم طائفة أوسع من الخدمات. وأشار إلى الاستثمارات في الموارد البشرية، ولا سيما في تعلم الموظفين وتقاسم المعرفة. وأخيرا، قدم أمثلة عن إنجازات في مجال دعم المشاريع خلال السنة.

٩١ - وأعربت الوفود عن ثقتها بالمنظمة وبإدارتها، ولاحظت التحسن الذي تحقق في الأداء المالي والنجاح في تعزيز فعالية الأفرقة في البلدان المستفيدة من البرامج. وأثنت الوفود على الخطوات المتخذة في سبيل تحقيق شفافية أكبر في الإدارة المالية والعمليات ومراجعة الحسابات والضوابط الداخلية.

٩٢ - وأعربت الوفود عن أسفها لبقاء أرصدة مشتركة بين الصناديق دون تسوية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحثت على الإسراع في تسويتها. وأقرت بسلامة الاستثمار في عملية استقدام الموظفين وتدريبهم، ولكنها تساءلت عما تردد عن حدوث انخفاض في أجور الموظفين والنفقات العامة المرتبطة بهم.

٩٣ - وشجعت الوفود المنظمة على تنويع قاعدة عملائها، مع ملاحظة التحسينات التي حدثت في هذا المجال. واقترح بعض الوفود أن تستغل المنظمة مزاياها الفريدة في تدعيم قدراتها على المستوى القطري. واقترح أحد الوفود بأن ينظر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تقديم دعم مكتبي مشترك لمنظمات الأمم المتحدة في الميدان.

٩٤ - واتخذ المجلس المقرر ٢٠/٢٠٠٨ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٩٥ - وأجريت مشاورة غير رسمية بشأن التعديلات المقترح إدخالها على هيكل إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفيما يلي بعض تلك المقترحات: منح المدير التنفيذي في المنظمة السلطة الكاملة والمسؤولية التامة، وجعله مسؤولا مباشرة أمام المجلس التنفيذي بدلا من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تعديل بعض بنود النظام المالي ليستمد المدير التنفيذي سلطته مباشرة من الأمين العام؛ تولي المدير التنفيذي مسؤولية الإدارة المباشرة لشؤون الموظفين؛ تعديل الدور الذي تضطلع به لجنة التنسيق الإداري من وظيفة الرقابة والإشراف على الإدارة إلى وظيفة استشارية في مجال السياسات العامة.

خامس عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٩٦ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضا أعدته الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن تقريرها السنوي الذي يركز على النتائج، بما في ذلك الإبلاغ عن سياستها في مجال استرداد الكلفة (المقرر ٤/٢٠٠٨). وقدم كبار المديرين في المنظمة معلومات تفصيلية عن النمو الذي شهدته المنظمة على مدى السنة الماضية، بما في ذلك تقديم خدمات إلى ١٨ بلدا من البلدان الجديدة المستفيدة من البرامج، ونتائج التدابير المتخذة لخدمة الشركاء على نحو أكثر اتساما بالمسؤولية في مجالات تحقيق اللامركزية، والتنمية المحلية، والتمويل البالغ الصغر. وأشار العرض إلى حدوث زيادة في المساهمات وبيّن العناصر الرئيسية لخطة التنفيذ للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي تتضمن توسيع نطاق الخدمات لتشمل ٤٥ بلدا من أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١١، وإقامة شراكات أكثر تماسكا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٧ - وأثنت الوفود على تركيز المنظمة على أقل البلدان نموا وعزمها على توسيع تواجدها فيها. كما أثنت على النتائج الإيجابية المبينة في التقرير في مجالي التنمية المحلية والتمويل البالغ الصغر. وأشادت بالجهود المبذولة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشجعت على المزيد من البرمجة المشتركة. ودعت المانحين والبرنامج الإنمائي إلى مواصلة تحسين مستويات التمويل والقدرة على التنبؤ بها. وأعلن أحد الوفود عن زيادة دعمه المالي للمنظمة.

٩٨ - واتخذ المجلس المقرر ٢١/٢٠٠٨ بشأن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، الذي يركز على النتائج، المقدم من المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

سادس عشر – متطوعو الأمم المتحدة

٩٩ – قدمت المنسقة التنفيذية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة التقرير السنوي لمدير البرنامج. وبينت الإنجازات المحققة في مجالات التركيز الرئيسية الثلاثة: الدعوة، وتعبئة المتطوعين، وإدماج العمل التطوعي ضمن خطط التنمية. وأشارت إلى الاتجاه التصاعدي في التنوع الجغرافي وفي عدد المتطوعين الذين يجري نشرهم سنويا، ولا سيما استجابة لأعمال حفظ السلام والإغاثة في حالات الكوارث والجهود الإنسانية.

١٠٠ – وأشارت، ضمن الأولويات الإدارية، إلى التدابير المتخذة لتعزيز دعم الجهود المبذولة على مستوى المنظومة لتعزيز فعالية المعونة وتنسيقها. وذكرت بصورة خاصة خطة العمل الجنسانية، المستندة إلى الاستراتيجية الجنسانية للبرنامج الإنمائي، التي ترمي إلى تحسين التوازن بين الجنسين في أوساط المتطوعين. وذكرت في ذلك الصدد أنه بينما جرى تجاوز الأهداف المحددة في مجال تكافؤ الجنسين في صفوف المتطوعين والموظفين، لا يزال هناك متسع لتحسين نسبة النساء اللائي نشرن في مهام تطوعية مقارنة بالرجال. وأخيرا، بيّنت خططا للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين.

١٠١ – ورحبت الوفود بالمنسقة التنفيذية الجديدة وأثنت على سلفها. وأكدت من جديد التزامها ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ووصف العديد من الوفود الاهتمام المتنامي بالعمل التطوعي وأسهبوا في تبيان إسهامات المنظمة في التنمية في بلدانهم. وأثنوا على تنوع مبادرات البرنامج والمتطوعين أنفسهم، ولاحظوا الآثار الإيجابية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث أن نسبة كبيرة من المتطوعين تنتمي إلى بلدان جنوبية وكلفت بالعمل في بلدان نامية. وشجع البعض الإدارة على الذهاب أبعد من تكافؤ الجنسين في استقدام الموظفين والاتجاه نحو زيادة نشر النساء في المهام التطوعية.

١٠٢ – وأعربت الوفود عن تأييدها لنموذج العمل المنقح الذي يركز على الدعوة، وتعبئة المتطوعين، وإدراج العمل التطوعي في تخطيط التنمية. وأثنت على الجهود المبذولة لتحسين الإبلاغ عن النتائج وشجعت الإدارة على مواصلة صقل المؤشرات لتعكس الصلاحيات بصورة أفضل وتقوية الرقابة والمساءلة.

١٠٣ – وتعهد العديد من الوفود بتقديم دعمها لتخطيط أنشطة الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين. وأقرت وفود عديدة بأهمية صندوق التبرعات الخاص كراع للإبداع والممارسات السليمة في العمل التطوعي، وشجعت الدول الأعضاء على دعمه.

١٠٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٢/٢٠٠٨ بشأن تقرير مدير برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

سابع عشر - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٠٥ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العرض الذي أعده كبار مديري صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن سياسة استرداد الكلفة (متابعة للمقرر ٣/٢٠٠٨) والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية. وتناولت الإدارة موضوع تنفيذ سياسة استرداد الكلفة فأشارت إلى أنه منذ بداية عام ٢٠٠٨ تمت الموافقة على مشاريع جديدة تطبق المعدل القياسي لاسترداد الكلفة البالغ ٧ في المائة. وأكدت أن نموذج عمل المنظمة استند إلى تعاريف ومبادئ متسقة، وتعهدت بمواصلة الاستفادة من خبرات منظمات الأمم المتحدة الأخرى في صقل تحليل التكاليف والآثار المترتبة على معدلات الاسترداد المطبقة. وحددت الإدارة معايير وإجراءات عدم تطبيق المعدل القياسي للاسترداد.

١٠٦ - ورحبت الوفود بالمديرة التنفيذية الجديدة وأثنت على سلفها ونائبتها التي شغلت منصب المدير التنفيذي بالنيابة لفترة طويلة. وأعربت الوفود عن دعمها القوي لولاية المنظمة وإنجازاتها التي عرضت في التقرير السنوي. وشجعت الوفود المنظمة على استغلال دورها القيادي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستفادة من أي فرصة سانحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع جوانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، شجعت الوفود المنظمة على استخدام مزاياها النسبية كشريك فعال في مجال التنمية.

١٠٧ - وأشادت الوفود بزيادة التمويل المقدم إلى المنظمة، واعتبرته دليلا على تنامي الاعتراف العالمي بأهمية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بالنسبة لجدول أعمال التنمية البشرية ككل. ووصف أحد الوفود حملة جديدة قامت بها حكومة بلده لإقامة تحالف عالمي للاتصال بالنساء في أفقر البلدان.

١٠٨ - وأثنت الوفود على سياسة استرداد الكلفة في محاولاتها لتحقيق الاتساق مع ممارسات الصناديق والبرامج المرتبطة بها. واعتبرتها مثالا على المواطنة الجيدة للشركات يتماشى مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأوصت بإجراء عمليات رصد ومتابعة منتظمة لتلك السياسة. وحث العديد من الوفود المنظمة على ممارسة الانضباط في منح الإعفاءات من تطبيق معدل الاسترداد الموحد بموجب السياسة، وأوصى بألا تمنح هذه الإعفاءات إلا في الحالات الاستثنائية التي يجب اطلاع المجلس عليها.

١٠٩ - ولاحظت الوفود التحسينات التي طرأت على الرقابة، وشجعت المنظمة على إجراء المزيد من التحسين في مجالي المساءلة وإدارة المخاطر، ولا سيما عند تنفيذ خطتها الاستراتيجية. وطالبت بمزيد من المعلومات بشأن وضع نموذج تقييم المخاطر.

١١٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٨ بشأن التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وسياسة استرداد الكلفة.

ثامن عشر - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

١١١ - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بند جدول الأعمال المتعلق بالتزام البرنامج الإنمائي بتقديم الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة. وبدأ عرضه بملاحظة أن تقديم الدعم المباشر للميزانية يوفر مرونة في الاستجابة لاحتياجات وأولويات الشركاء في التنمية. وعرض عدة معايير يمكن أن ينظر البرنامج الإنمائي في تطبيقها في دعم الميزانية القطاعية، منها: طلب الحكومة المضيفة؛ ومدى الارتباط بولاية البرنامج الإنمائي أو مجالات ممارساته؛ وإمكانية تحقيق الأثر الأعظم لسياسة البرنامج الإنمائي وخدماته في مجال تنمية القدرات؛ واتساق معايير الصندوق المتعلقة بإدارة النتائج، ومراجعة الحسابات، ومتطلبات الرصد والتقييم مع تلك الخاصة بالبرنامج الإنمائي؛ وكفاية القدرات الإدارية للصندوق. واقترح فترة تجريبية لتنفيذ الطرائق المذكورة، على أن تتوافق مع فترة الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١.

١١٢ - وأثنت الوفود على إقبال الإدارة على استكشاف طرائق جديدة لتقديم المعونة للحفاظ على التجاوب مع تغير الاحتياجات الإنمائية. ولاحظ العديد من الوفود قدرة الدعم المباشر للميزانية على تدعيم الملكية والقيادة الوطنية وتعزيز القدرات المحلية، وتمشيا مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وحث البعض البرنامج الإنمائي على توخي الحذر في اعتماد طرائق جديدة في تقديم المعونة، في حين ذكرت وفود أخرى البرنامج الإنمائي بأن يسترشد في المقام الأول باحتياجات الشركاء الوطنيين وطلباتهم.

١١٣ - وفيما يتعلق بمسألة الموارد المجمعة، استفسرت عدة وفود عن قرار قصر تحويل الأموال على الصناديق التي تديرها منظمات الأمم المتحدة. ودعت، عوضا عن ذلك، إلى تطبيق نهج مشترك، مؤكدة على إمكانية اعتماد البرنامج الإنمائي لآليات موثوقة سبق أن اعتمدها شركاء دوليون آخرون. وأثنى آخرون على النهج التجريبي، حيث أنه يتيح للبرنامج

الإنمائي دراسة الطريقة المتبعة على مدى فترة من الزمن ووضع معايير ونقاط مرجعية استنادا إلى تجاربه الذاتية.

١١٤ - ودعت وفود إلى إجراء المزيد من النقاش بشأن هذا البند من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨.

١١٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠٠٨ بشأن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة.

تاسع عشر - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١١٦ - عرض مدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع إطار التعاون الرابع المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووصف محاولات التجاوب مع الديناميات المتغيرة في الجنوب؛ بما في ذلك ازدياد التفاعل فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار؛ وتنامي أهمية البلدان المتوسطة الدخل بوصفها محركات التنمية؛ وتزايد الإقرار داخل منظومة الأمم المتحدة ككل بقيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبناء على ذلك، قدم تفاصيل عن البرامج الثلاثة التي شكلت أساس مشروع الإطار الرابع للتعاون، وهي: وضع السياسات وإجراء البحوث بشأنها والدعوة لها؛ وإدارة المعرفة؛ وتوجيه الابتكارات من أجل تعظيم أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشرح كيف سيتم استخلاص النتائج المؤسسية والإنمائية وتقييمها.

١١٧ - وأحاطت الوفود علما بالأهمية المتنامية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق فعالية التنمية. ولاحظت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشمل معظم أعمال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وشددت على ضرورة اعتبارها مكملا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وليست بديلا عنه. ودعت الوفود الدول الأعضاء إلى توجيه موارد متزايدة ويمكن التنبؤ بها بصورة أفضل نحو الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٨ - وأشادت الوفود بالإنجازات التي حققتها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ظل الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشادت بمشروع الإطار الرابع للتعاون حيث أنه يجسد توجيهات التقييم الذي قدم خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، والاستعراض الشامل للسياسات لعام ٢٠٠٧ الذي يجري كل ثلاث سنوات، ومقررات الجمعية العامة وقراراتها. وحث بعض الوفود الإدارة على تدعيم التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنح الأولوية لتعزيز قدرات الشركاء الوطنيين. وشجعوا البرنامج

الإنمائي على وضع نهج قوي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقوده الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشروع الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/CF/SSC/4).

عشرون - مسائل أخرى

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٠ - عُقدت جلسة إحاطة غير رسمية بشأن التقرير المتعلق بالاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات المتصلة بعمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ودعا رئيس المجلس التنفيذي مدير البرنامج الإنمائي إلى تقديم أعضاء الفريق الذي دعي لإجراء الاستعراض.

١٢١ - وأشار مدير البرنامج إلى أن الفريق عُقد للتصدي لبعض المزاعم البالغة الخطورة التي أثيرت. وأشار إلى أن تعيين الفريق جرى بصورة مشتركة في مشاورات أجريت بين إدارة البرنامج الإنمائي ورئيس المجلس التنفيذي. وأثنى المدير على الفريق لتجاوزه نداء الواجب في اضطلاعه بأعمال فاقت ما كان متوقعا في البداية، وتضمنت إجراء استعراض شامل للمواد الصادرة خلال ١٠ سنوات.

١٢٢ - ولاحظ المدير في تطرقه لنتائج وتوصيات التقرير أنه يجب قراءتها في مجملها وأنها تفصح عن نفسها. وقال إن التوصيات ستثبت فائدتها للبرنامج الإنمائي في أجواء العمل الصعبة أو الفريدة حول العالم. وذكر أن إدارة البرنامج الإنمائي بدأت العمل بصدد التوصيات، التي أعلن أنها ستكون محور اجتماع إداري خاص يعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وأحاط علما بالتوصيات بإيضاح أوجه الاختلاف بين الممارسات الإلزامية والممارسات الطوعية للمكاتب القطرية، وتقديم مبادئ توجيهية أقوى لمعالجة السمات الخاصة للنظم المصرفية في مراكز العمل، وتحديد السلطة بشكل أكثر وضوحا فيما بين الشركاء الوطنيين والبرنامج الإنمائي وغيره من المنظمات.

١٢٣ - وأشار المدير إلى التحسينات التشغيلية التي يجري تنفيذها بالفعل والتي تتماشى مع توصيات الفريق، وتشمل زيادة نطاق وحجم المعلومات المنشورة على مواقع الإنترنت التابعة للبرنامج الإنمائي، وتحسين نظام أطلس للسماح برصد أسهل للطريقة التي تُوجه بها الموارد والجهة التي تقوم بالتوجيه. وحث الدول الأعضاء على أن تحيط علما بتلك التحسينات،

مؤكدا لها أن الإدارة أخذت توصيات الفريق بجدية بالغة، ورحّب بجميع الأفكار المكتسبة من الاستعراض لتعزيز الأداء في المستقبل.

١٢٤ - وقدم رئيس الفريق لمحة موجزة عن التحقيق، بما في ذلك نطاقه وسيره ونتائجه. وأكد لجميع الحاضرين أن الفريق بذل قصارى جهده للوفاء باختصاصاته على نحو يتسم بالموضوعية والاستقلالية والمهنية. وأعرب عن شكره للبرنامج الإنمائي والأمم المتحدة لتعاونهما، وأشار إلى المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة في توفير البيانات. وأكد أن أحدا لم يسع للتأثير على الفريق خلال العملية.

١٢٥ - وذكر أن العملية انطوت على استعراض عدد كبير من الوثائق، وتحليل الأدلة التي جُمعت من مصادر مختلفة، وإجراء أكثر من ٧٠ مقابلة مع موظفين حاليين وسابقين في البرنامج الإنمائي، والأمم المتحدة ومنظمات أخرى. وأقرّ بأن الفريق لم يتمكن من الاتصال بالمسؤولين الحكوميين في بيونغ يانغ، أو الوصول إلى مصرف التجارة الخارجية الذي استخدمه مكتب البرنامج الإنمائي في بيونغ يانغ، أو الاتصال بالموظفين الوطنيين.

١٢٦ - وحثّ رئيس الفريق على قراءة التقرير كله بدلا من قراءة مقاطع منه يمكن أن تُفهم في غير سياقها. وذكر أن التقرير انتهى إلى أن البرنامج الإنمائي، خلال الفترة قيد الاستعراض، قد صرف مبلغ ٢٣,٨ مليون دولار في ما يتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، منها مبلغ ١٦,٩ مليون دولار صرف باسمه و ٦,٩ مليون دولار باسم كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقال إن المكاتب القطرية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة صرفت أموالا إضافية تبلغ نحو ١٤,٦ مليون دولار باسم البرنامج، صُرف منها مبلغ ٧,٤ مليون دولار وجرى التحقق منه في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وآذار/مارس ٢٠٠٨. وصُرف مبلغ ٧,٢ مليون دولار تقريبا لكن الفريق لم يتحقق منه في الفترة من ١٩٩٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهي الفترة التي سبقت تنفيذ نظام أطلس وستكشف أن التحقق منها باهظ التكلفة. وأشار الرئيس إلى أن الفريق قرر، بناء على مشورة مهنية، الإشارة في التقرير إلى مبلغ يتراوح بين ٢,٣ مليون دولار وأكثر من ٧ ملايين دولار، استجابة لرقم ٧,٢ مليون دولار الذي قدمه البرنامج الإنمائي لكن الفريق لم يتمكن من التحقق منه.

١٢٧ - وذكر، نقلاً عن التقرير، أن الاستعراض خلص إلى أن معظم البرنامج القطري، ولا سيما المشاريع الأكبر والأكثر تعقيدا وذات المخاطر الأعلى، قد جرت إدارتها ورصدها وتقييمها أساسا وفقا لمتطلبات البرنامج الإنمائي. وأضاف أن الفريق استعرض بكل دقة ١٠٦ مشاريع.

١٢٨ - وأشار إلى أن الفريق وجد بعض أوجه القصور في إدارة بعض المشاريع من النوع الذي يمكن للمرء أن يجده في الكثير من المصارف أو المؤسسات الإنمائية الأخرى، مضيفاً بأن الرصد المستمر والرقابة الفعالة يمكن أن يعالجا هذه المسائل.

١٢٩ - وذكر أن الفريق خلص إلى أن الادعاء بعدم إجراء زيارات ميدانية لم يكن صحيحا. وتطرق لمزاعم بالاستخدام المزدوج للمعدات، فذكر أن الفريق عين هذا بوصفه مسألة حساسة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

١٣٠ - قدّم أيضا استعراضا أجراه الفريق لمزاعم أحد المبلِّغين عن مخالفات في عمليات البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعن انتقام البرنامج منه. وذكر أنه استعرض قضية المبلّغ شخصيا. وخلص إلى أن البرنامج الإنمائي لم ينتقم من المبلِّغ لإثارته بعض الشواغل المشروعة التي خوّلته الحماية من الانتقام. وذكر أن المبلِّغ ''خدع'' بعثة دائمة كان قد أبلغها بشواغله.

١٣١ - وأخيرا، أعرب عن ارتياح الفريق لنتائج الاستعراض. وشجع جميع الأطراف على العمل سويا لتحسين فعالية المنظمة.

١٣٢ - وأعربت الوفود عن شكرها للفريق للعرض الذي قدمه وعما أبداه من تفان ومثابرة في إعداد ما أشاد به الكثيرون بوصفه تقريرا شاملا وتحليليا. ورحب الكثيرون بالفرصة التي أتيحت لمناقشة النتائج بطريقة صريحة وشفافة.

١٣٣ - ولاحظ الكثير من الوفود أن الفريق وجد ألاّ أساس من الصحة للمزاعم التي دفعت إلى إجراء الاستعراض. وأشارت هذه الوفود إلى أن الفريق خلص إلى أن البرنامج الإنمائي عمل، على وجه العموم، وفقا للقواعد والإجراءات السارية. ولاحظ الكثيرون أن خصائص أنشطة البرنامج الإنمائي التي تتحدث عنها وسائط الإعلام تبدو سلبية بلا مبرر في ضوء النتائج التي خلص إليها التقرير، التي تتفق مع النتائج التي توصلت إليها أطراف أخرى في تحقيقات سابقة. وأعرب البعض عن أمله في إمكانية إصلاح أي ضرر لحق بمصداقية البرنامج الإنمائي وسمعته نتيجة لتلك المزاعم. وأعلن الكثيرون أن الموضوع قد استعرض الآن بشكل مستفيض، وحثوا على وضع حدّ له.

١٣٤ - ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى الالتزام بولايته المتمثلة في تقديم المساعدة الإنمائية ومقاومة أي تسييس لأنشطته، وأكدت في هذا الصدد انطباعها بأن دوافع سياسية كانت وراء تلك المزاعم. وشددت على أنه يُخشى أن يسبّب تسييس الأنشطة الإنمائية عواقب وخيمة بالنسبة لملايين الفقراء حول العالم الذين يعوّلون على الدعم المحايد الفعال الذي يقدمه البرنامج الإنمائي.

١٣٥ - وأعرب بعض الوفود عن أسفه لمستوى الموارد التي أُنفقت في متابعة المزاعم بعد الانتهاء من مراجعة الحسابات التي يقوم بها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة - وهي موارد أكد الكثيرون أنه كان بالإمكان تكريسها، لولا ذلك، لأنشطة البرنامج، أو لتعزيز عمليات البرنامج الإنمائي. وطلب البعض إجراء حساب للتكلفة التي تكبدها التحقيق.

١٣٦ - وشددت عدة وفود على أنه ينبغي ألاّ تشكل هذه الحالة سابقةً، وعلى وجوب التشدد في تجنب تعطيل البرامج القطرية. وأكدوا أن أفضل المحافل لاتخاذ قرارات من هذا القبيل هي الهيئات الحكومية الدولية.

١٣٧ - وأعرب الكثير من الوفود عن تأييده لاستئناف أنشطة البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس يقبله الطرفان، مشيرا إلى الاحتياجات العاجلة للسكان المحليين والمساهمات الهامة التي قدمها البرنامج الإنمائي في تلبيتها. وأكدت هذه الوفود أن المزاعم حولت الانتباه عن دعم توطيد القدرات والمساعدة الإنمائية التي يقدمها البرنامج الإنمائي. ونوه البعض بالموقف الفريد للبرنامج الإنمائي، الذي يدعم الحكومة في صياغة سياسات فعالة لمجابهة التحديات الإنمائية المزمنة التي تواجه البلد.

١٣٨ - وأشار أحد الوفود إلى أن المساعدة الإنمائية المقدمة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تضاءلت بسبب المساعدة المقدمة إلى بلدان أخرى مماثلة في حجمها وسكانها، وأن خبرة البرنامج الإنمائي في منع حدوث الأزمات والإنعاش ستكون تدخلا موضع ترحيب في بلد عرضة للتأثر بالكوارث الطبيعية. وألمح الوفد إلى أنه يمكن أن تشمل عمليات البرنامج الإنمائي المقبلة تعيين مدير قطري أو منسق مقيم يعمل أيضا بمثابة منسق للشؤون الإنسانية.

١٣٩ - وأخذ ممثل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة بصفته ممثلا لدولة معنية، فأشار إلى أن التقارير المقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ولجنة فرعية لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، وفريق الاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات، وجدت كلها أن المزاعم لا أساس لها من الصحة. وأكد أن المسائل الأساسية التي أثارت بعض المزاعم، بما في ذلك مدفوعات بالعملة الصعبة وتعيين موظفين وطنيين، كان يمكن حلها من خلال المشاورات وليس من خلال ما أسماه إجراء انفراديا. وحث البرنامجَ الإنمائي على الاحتفاظ بكامل الموضوعية والنزاهة في عملياته واحترام سيادة البلدان المستفيدة من البرنامج. ودعا المجلسَ التنفيذي إلى استعراض الحالة استعراضا محايدا والتوصل إلى قرار عادل وموضوعي. وتعهد بأن تواصل حكومته تعاونها.

١٤٠ - وأثنت الوفود على التوصيات الواردة في التقرير المتعلقة بتحسين المساءلة والشفافية والرقابة. وشجعت البرنامج الإنمائي على التحرك بسرعة لتنفيذها، مشيرة إلى أن الفريق وجد

بعض الحالات لا تتفق مع القواعد ذات الصلة بالإجراءات المالية وإجراءات الشراء. وبينما أقر بعض الوفود بتفرد وصعوبة بيئة العمل في البلد، أشار إلى أن الممارسات الإدارية للبرنامج الإنمائي لم تكن قوية بما فيه الكفاية في مواجهة التحديات. واقترح بعض الوفود أن يدرس البرنامج الإنمائي الممارسات الإدارية التي يستخدمها غيره من شركاء التنمية الدوليين في البلد قبل تغيير الإجراءات الخاصة به.

١٤١ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء ما توصل إليه الفريق من نتائج تتعلق بحالات سوء الإدارة، ولا سيما في ما يتصل بمزاعم عن أوراق نقدية مزيفة والاستخدام المزدوج للتكنولوجيا. وشجعت البرنامجَ الإنمائي على تحسين الشفافية والمساءلة والرقابة، ورحب بعضها بالتدابير التي يجرى تنفيذها بالفعل في هذا الصدد، من قبيل إدخال تحسينات على إجراءات المراجعة الداخلية للحسابات.

١٤٢ - وأشار الكثير من الوفود إلى أنه يمكن تطبيق توصيات الفريق على نطاق واسع فيما يتعلق بالمنظمة ككل، ولا سيما في البيئات التي تشكل تحديا. وأشار كثيرون إلى أن الحاجة تصبح أشد ما تكون إلى البرنامج الإنمائي في مثل هذه البيئات الصعبة حول أنحاء العالم، ودعوا المنظمة إلى اعتماد توصيات لتحسين فعالية المنظمة. وطلبوا إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تقارير إلى المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في التنفيذ.

١٤٣ - وأكد بعض الوفود أن المسائل التي أدت إلى إجراء التحقيق كان يمكن حلها بطريقة أقل إزعاجا. ودعوا البرنامج الإنمائي والدول الأعضاء إلى ممارسة ضبط النفس في التعامل مع المعلومات السرية.

١٤٤ - وحثت الوفود أيضا البرنامج الإنمائي على توخي الحرص في الحفاظ على العلاقات مع البلدان التي يعمل فيها، واحترام وجهات نظر البلدان المستفيدة من البرنامج في مشاوراته وفي تنفيذه للبرامج القطرية.

١٤٥ - وأعرب أحد الوفود، في ترحيبه بالتقرير، عن قلقه إزاء بعض النتائج الواردة فيه بشأن أوجه القصور في الإدارة وانعدام الشفافية والرقابة على الأنشطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولاحظ ذلك الوفد أن التقرير أكد أن بعض المبالغ قد دفعت في شكل ''شيكات نقدية''، وأن الفريق لم يتمكن من التحقق من هوية بعض الجهات القابضة في ٧٤ في المائة من الحالات. ولاحظ الوفد أيضا أن الفريق لم يتمكن من البت في عدم حدوث انحرافات. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء اتساع نطاق الأموال التي لا يمكن التحقق منها والتي يُزعم أن البرنامج الإنمائي حوّلها أو أنها حُوّلت باسمه. واستشهد الوفد بالنتيجة التي تفيد بأن البرنامج الإنمائي لم يضبط ممارساته الإدارية على نحو كاف لمعالجة الخصائص التي تنفرد بها

بيئة العمل المحلية، بما في ذلك لضمان عدم إساءة استخدام المسؤولين الحكوميين للحسابات وعدم استخدامهم للأوراق النقدية المزورة. وأوضح الوفد أنه برغم أن الفريق لم يجد أي دليل على الانتقام من الشخص الذي أبلغ في الأصل عن تلك المزاعم، فإن الفريق خلص إلى أنه كان محقا في إثارة القضايا المتعلقة بالممارسات الجارية في المكتب. ورحب الوفد بالتوصية التي تنص على إتاحة مراجعة الحسابات الداخلية للدول الأعضاء، وتعهد بأن يتابع مع البرنامج الإنمائي تنفيذ تلك التوصية وغيرها من الإصلاحات الموصى بها. ودعا الوفد البرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة الرائدة للاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، إلى إرساء المعايير في الإدارة وقواعد السلوك والشفافية والمساءلة.

١٤٦ - وعقب اعتماد المقررات ومناقشة خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، تحدث الكثير من الوفود لتكرر دعوتها للبرنامج الإنمائي بإعادة التواصل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ضوء جلسات الإحاطة التي عُقدت خلال الدورة. ووافق المجلس على إدراج مشاورة غير رسمية بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨.

١٤٧ - وبناء على طلب الوفود المعنية أثناء الإحاطة، ترد في مرفق هذا التقرير البيانات التي أدلى بها وفد أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين المتعلقة بهذا الموضوع.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٤٨ - عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان مناسبة خاصة (حلقة نقاش) بشأن تجاوز الالتزامات لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه. وتضمن المشاركون في حلقة النقاش وزير الصحة الإثيوبي، والممثل الدائم للدانمرك؛ والمدير العام للصحة في كوت ديفوار؛ والمدير العام المساعد لمنظمة الصحة العالمية؛ وطبيب جراح أخصائي في مرض الناسور؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٩ - ونظّم أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان: (أ) إحاطة غير رسمية بشأن أمن سلع الصحة الإنجابية؛ و (ب) حلقة نقاش بشأن الاستجابة الإنسانية تركز على التحديات والفرص المتعلقة بإعادة إنشاء خدمات صحة الأم والصحة الإنجابية أثناء حالات الانتعاش والتحول.

المرفق

البيانات التي أدلى بها وفد أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في جلسة الإحاطة بشأن التقرير المتصل بالاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات المتعلقة بعمليات البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الثلاثاء، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٥٠ - السيد الرئيس، يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتود المجموعة الإعراب عن شكرها لفريق الخبراء الموقر للإحاطة التي قدمها بشأن التقرير وما خلص إليه من نتائج. وتتيح الإحاطة، بالإضافة إلى حضور أعضاء فريق التحقيق هنا أمام المجلس التنفيذي، الفرصة لمناقشة نتائج التقرير بطريقة صريحة وشفافة. وفي الوقت ذاته، يسلّم الفريق العامل بأن طبيعة العمليات التي يقوم بها البرنامج الإنمائي تقتضي اتخاذ بعض التدابير المتسمة بالحصافة والسرية إذا ما أرادت المنظمة أن تكون قادرة على الاضطلاع بولايتها الإنمائية الأساسية بأكبر قدر ممكن من الفعالية، كي تتمكن من الوصول إلى من هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنمائية.

١٥١ - ويسرنا أن نلاحظ أن النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق تبين أن المزاعم المقدمة لا أساس لها من الصحة، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد كذلك بأنها كانت مزاعم ذات دوافع سياسية. وقد أعربت المجموعة، بشأن هذه المسألة خلال دورات سابقة للمجلس التنفيذي، رسمية وغير رسمية، عن قلقها إزاء تسييس البرامج القطرية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، والتي توفر مساعدة إنمائية حيوية للملايين من الناس. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء هذا الأمر، إذ نرى أن هذه المزاعم والشكوك تحول الاهتمام عن أعمال البرنامج الإنمائي، وتعرقل قدرة المنظمة على تقديم المساعدة الإنمائية لمن يحتاجها.

١٥٢ - السيد الرئيس، لقد صرف التحقيقُ البرنامجَ الإنمائي عن التركيز في تقديم المساعدة الإنمائية الحيوية ودعم بناء القدرات لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ تعليق البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٧. وتعتقد المجموعة أن الطريق أضحى ممهدا الآن، مع الانتهاء من التحقيق ونشر نتائجه، كي يستأنف البرنامج الإنمائي عملياته في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويركز اهتمامه مرة أخرى على تقديم المساعدة الإنمائية وبناء القدرات من أجل القضاء على الفقر، وفقا لولايته.

١٥٣ - وترى المجموعة، بعد نظرها في التقرير، أنه أزال الشكوك والظنون المحيطة بعمليات البرنامج الإنمائي وأنشطته على الصعيد القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك تدعو المجموعة إلى الاستئناف الفوري للبرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٥٤ - ومن المؤسف أن البرنامج الإنمائي اضطر إلى إهدار وقت ثمين وموارد قيّمة، بما في ذلك الموارد المالية التي كان يمكن أن تُخصص، لولا ذلك، للبرمجة، من أجل تبرئة المنظمة من المزاعم، مثل تلك التي أدت إلى إجراء التحقيق، حتى بعد الانتهاء من مراجعة الحسابات التي قام بها مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين التابع للأمم المتحدة في أيار/مايو عام ٢٠٠٧.

١٥٥ - السيد الرئيس، إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدرك تماما أهمية المساءلة والرقابة في ما يتصل بأنشطة البرنامج الإنمائي والحاجة إلى ضمانات الدول الأعضاء بأن تظل الأنشطة التنفيذية للبرنامج الإنمائي خاضعة للمساءلة الكاملة. وفي الوقت نفسه، وسعيا لتحقيق المساءلة، يجب الحرص على صون العلاقة بين المنظمة والبلدان التي تعمل فيها، وضمان احترام وجهات نظر البلدان المستفيدة من البرنامج فيما يتعلق بتنفيذ البرامج القطرية، بحيث يمكن أن يستفيد الفقراء والفئات الأكثر ضعفا في جميع الأوقات من المساعدة الإنمائية التي تمس الحاجة إليها، وأن يُسمَح للمنظمة بأن تركز على مهمتها الإنمائية الأساسية المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر.

١٥٦ - وفي الختام، سيدي الرئيس، ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن التحقيقات التي تقوم على ادعاءات ذات دوافع سياسية، وتعليق البرامج القطرية بسبب تلك الادعاءات، ينبغي ألا تشكل سابقة، وأنه ينبغي العمل بقوة على ألاّ تتعطل البرامج القطرية.

١٥٧ - وأخيرا، سيدي الرئيس، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تستمع من أعضاء الفريق إلى بيان مفصل عن تكلفة هذا التحقيق من حيث الموارد المالية، والموارد البشرية، والوقت، فضلا عن تكلفة الفرصة البديلة من حيث الكيفية التي كان يمكن بها، لولا ذلك، إنفاق هذه الموارد فيما يتصل مباشرةً ببرمجة التنمية والقضاء على الفقر، والأثر الناجم عن تعطيل البرنامج القطري على أرض الواقع. وشكرا لكم، سيادة الرئيس.

الجمعة، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٥٨ - السيد الرئيس، يسُرُّنا التعديل الذي أدُخل على خطة العمل المتعلقة باجتماع المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر، الذي اعتمده المجلس للتّو.

١٥٩ - السيد الرئيس، لقد أجرينا يوم الثلاثاء مناقشة جد مفيدة وغنية بالمعلومات أثناء جلسة الإحاطة بشأن التقرير المتعلق بالاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات المتصلة بعمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلال تلك المناقشة، أعرب الكثير من الدول الأعضاء عن رغبتهم القوية في رؤية البرنامج الإنمائي يتواصل من جديد مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بهدف استئناف البرنامج القطري على أساس الاتفاق المتبادل.

١٦٠ - واستنادا إلى ذلك، كنا، نحن الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، سنرحب بقرار يتخذه المجلس التنفيذي، يطلب فيه إلى مدير البرنامج الإنمائي إجراء مناقشات بهدف استئناف البرنامج القطري، بالاقتران أيضا بإمكانية تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بهذا الشأن مشفوعا بمقترحات خلال الدورة العادية الأولى، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. بيد أنه إقرارا بالحاجة إلى المرونة بشأن هذا الموضوع، وبدلا من اتخاذ مقرر في الدورة الحالية للمجلس، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ إلى اتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة، وتتوقع تماما اتخاذه، في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، بعد إجراء مشاورات غير رسمية. ونتطلع إلى أن يطلعنا مدير البرنامج على التدابير الرئيسية المتخذة في هذا الصدد. ولا يمكن أن نسمح بعد الآن بالمزيد من التأخير في هذا الموضوع؛ إذ تقع على عاتق المجلس التنفيذي مسؤولية ضمان إحراز تقدم بشأن هذه المسألة بطريقة يتفق عليها الطرفان.

١٦١ - السيد الرئيس، تود المجموعة أيضا أن تطلب أيضا التفضل بإدراج موجز في التقرير الرسمي عن هذا الاجتماع للمجلس التنفيذي يعكس عمق المناقشة التي جرت خلال جلسة الإحاطة المعقودة يوم الثلاثاء.

١٦٢ - واسمحوا لي أخيرا، سيادة الرئيس، بانتهاز هذه الفرصة، لأعرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن شكرنا، سيدي، للطريقة التي ترأستم بها هذه الدورة، ولِسعَةِ صدركم وتفهمكم. ونعرب أيضا عن شكرنا لنّوابكم على عملهم الشاق. ونتطلع إلى رؤيتكم مرة أخرى في نيويورك. وشكرا لكم.